مقدمة في المعنى*

أ ج كريماص

ترجمة : أحمد الفوحي

المقال المترجم عبارة عن مقدمة كتاب Du sens, Essais sémiotiques لرائد مدرسة باريس السميائية ألجيرداس جوليان كريماس الصادر سنة 1970 عن دار سوي بباريس. وفيه تاملات في المعنى والبنية الدلالية وشروط قيام سميائية العالم الطبيعي. وفيه تأكيد أن سؤال المعنى يبقى قائما سواء حددنا موقعه وراء الكلمات أو قبلها أو بعدها، وإشارة إلى أن السميائي يجد نفسه، في تناوله قضية المعنى، مجبرا على الاستعانة بما قدمته بعض العلوم كالفلسفة والمنطق الرياضي. وإن تطور السميائيات في فترة صدور الكتاب يتجلى أساسا في توسيع مجال اشتغالها واستكشاف معمق للإمكانات الاستراتيجية للإمساك بالدلالة. وإن عدم اكتشاف شيء جديد عن المعنى لم يمنع من معرفة تجلياته والتحولات التي تطرأ عليه. [المترجم].

الترجمة:

من الصعب الحديث عن المعنى وقول شيء ذي فائدة عنه. والسبيل الوحيد للقيام بذلك، بطريقة لائقة، هو بناء لغة خالية من أي دلالة. وهو الأمر الذي يسمح بإقامة مسافة موضوعية تمكن من استعمال خطاب خالٍ من المعنى، عن خطابات ذات دلالة.

وهذا ما كان يشكل حلم ورغبة المناطقة الذين ذهبوا إلى حد اختراع عبارة "خالٍ من المعنى" لتمييز صنف من الكلمات يستعان بها لوصف كلمات أخر. غير أن عبارة "خالٍ من المعنى"، وهذا أمر مؤسف، لا تخلو [حقيقة] من معنى: فقد كانت السبب في ظهور فلسفات العبث(1). بل إن الكلمات التي تحيل عليها هذه العبارة لا تخلو، هي نفسها، من معنى؛ فالمرء،

عندما يتساءل عن معاني **وَ** et و **أَوْ** ou و **لَوْ** si ويبدلها بـــ "واصلة" و"فاصلة" و"شارطة" (2) يكون قد انخرط في دور سلسلي لا نهاية له من المرادفات والتعريفات المتتابعة في ثنايا القاموس.

ومن البدهي أنه بالإمكان التوقف دائما عند مستوى ميتا–لساني معين، والاقتناع بصعوبة التوغل في هذا المسار، وبأن المفاهيم المحصاة تبقى عصية على التعريف، وأنه بالإمكان الانتقال إلى الأهم، أي إقامة صنافة هي وحدها ما يسمح بالتزول، درجات متتابعة، إلى معاني الكلمات والوقع الذي يحدثه توليفها علينا. فلعل هذا الإجراء هو الأكثر حكمة، وهو في الآن ذاته إقرار بالعجز.

وقد نتخلص، مؤقتا، من هذا المنحى المرهق بنقل الإشكال الذي يثيره. فما اللوحة والقصيدة إلا ذريعة، ولا يحملان من معنى إلا ما جعلناه لهما. وها هو [ضمير الجماعة] النحن يرتقي إلى مؤسسة عليا للمعنى: فهو الذي يحكم المصفاة الثقافية لإدراكنا للعالم، وهو الذي ينتقي ويرتب الإبستيمات المضمرة في أشياء خاصة، كاللوحة والقصيدة والقصة، تعتبر نتاج التوليف بين المدلولات. فالعملية تمت بنجاح، وتم إجلاء المعنى من أشياء دالة وانتصرت النسبية: المعنى ليس هنا، وكل المعاني ممكنة. وفي الواقع لا شيء تغير ونفس الإشكالية تثار من جديد– بنفس التصنيفات الإبستيمية ونفس الترتيبات التركيبية– في مستوى أكثر عمقا أو ببساطة في مستوى آخر. ويبقى سؤال المعنى قائما سواء حددنا موقعه وراء الكلمات أو قبلها أو بعدها.

لقد كان التفكير فيما قبل، وما يزال كذلك إلى اليوم، في إمكان تجاوز هذه الصعوبة بالتأكيد، تبعا لسوسير(3)، أن الكلمات لا معنى لها وأنه ليس هناك إلا تقابلات وعلاقات هي ما يمنح الكلمات ما يشي بالمعنى. غير أن الكلمات بتجريدها من المعنى، وهذا هو الوجه السالب في المسألة، تكتفي بتحويل [التعبير عن] المعنى إلى العلاقات التي تستمر في **التدليل signification**، ولو بطريقة ملتوية لكن مرنة، وهو أمر مفروغ منه، لإعادة إدراج الدينامية الشهيرة التي ليست في الغالب سوى تجوز منهجي وإفراط في الكلمات. ومع ذلك يبقى هناك عائق كبير يتجلى في انخراطنا في العالم المغلق للخطاب (4) القاضي بأنه، كلما شرعنا في الحديث عن العلاقات، تحولت هذه الأخيرة بقدرة قادر إلى **معَجَّمات**(5) **substantifs** أي ألفاظ يستوجب الأمر إغفال معانيها بافتراض علاقات جديدة في سيرورة لا متناهية. وليست أي ميتا–لغة، يمكن تصورها

للحديث عن المعنى، لغة دالة فحسب وإنما هي، أيضا، **معَجِّمة substantivant** تجمد أي دينامية قصدية [وتحولها] إلى مصطلحية مفهومية.

وهكذا نخلص إلى القول إن أسلافنا لم يكونوا بتلك السذاجة التي نتصورها وهم يجاهرون، كما فعل بلومفيلد (6) مثلا، بأن المعنى يوجد فعلا كحقيقة،كمعطى مباشر لا يمكن أن نقول عنه أكثر من هذا. على الأقل كان لهم الفضل في اختزال المسألة إلى درجة يمكن بلوغها، وذلك بالتوجه نحو دراسة شروط تجلي المعنى وتحققه، أي وصف هذه التغطية الصوتية أو الخطية (7) التي تسمح بتسرب المعنى وبلوغه إيانا، حتى وإن لم يكن لها ارتباط به. وإذا كانت محاولتهم فشلت فإنما كان ذلك، في جزء منه وبعد ارتياحهم للنتائج المحصل عليها من تحليل المدلول، بسبب انصباب اهتمامهم على المورفيمات، أي العلامات، ظانين أنه، بالاستعانة بالإجراءات الصورية، يمكنهم الإيقاع بالمعنى والمرور خلسة من مستوى إلى آخر، مما دون المعنى إلى توزيع الدلالات. ومع ذلك فإن هؤلاء الأسلاف خلفوا لنا مفهوم "المعنى السالب"، إمكانَ القول إن [الأداة] "قطُّ" ليست "أحط" (8) وإن بين الاثنين فرقا في المعنى.

وعليه فإن العمل الهام القاضي بتجنب المعنى لا يجد مسوغا في ذاته فحسب وإنما يتخذ، بالنسبة إلينا، منحى جديدا يتمثل في أن إجراءات الوصف والاكتشاف المرتبطة بمستوى المدلول ستصبح، بالنسبة إلى الدلالة، إجراءات التأكد من الحقيقة **vérification**، وهي الإجراءات التي يتعين عليها أن تكون مستعملة بالتزامن مع وصف عملية التدليل. وليس من اللازم تسجيل أي تغير في المعنى إذا أشر أي تغير، مهما كان قليلا، في حالة الدال إذا استحال التأكد منه بالإقرار بوجود فرق مماثل في الدال [نفسه].

ولا ينبغي لهذا الأمر أن يخدعنا، فهذه الإجراءات لا تقدم لنا أي معلومة عن المعنى؛ وكل ما تقوم به هو إقامة تلازم في الرقابة بين مستويين من اللغة مستقلين. فإذا كان وصف عملية التدليل يبقى اعتباطيا فإن إجراءات الرقابة تضمن، في حدود معينة، الانسجام الداخلي لهذه العملية. ويبقى الانسجام، مثلما هو معروف، أحد معايير الحقيقة **vérité** القليلة التي تصورها الإنسان.

ولنفترض أننا، لكي نفكر بطريقة ملائمة في هذا "الفرق التبايني"**écart différentiel**، انخرطنا في شرط مجازي وتصورنا حجابا من الدخان قائما أمامنا– هو عالم المعنى– يوجد أمامه بيت العنكبوت نكاد نتبينه ومنسوجا من آلاف الفوارق التباينية المتشابكة، [فإننا نكون في هذه الحال] أمام الرؤية السوسيرية للغة. وإننا نرى، بحق، أن هذه الشبكة المتمفصلة لا تطابق البتة ما هو متاح لإدراكنا ولا العالَمَ المزركشَ المهيمنَ المثقلَ بالأشياء، وأن الفوارق التباينية لا تلمس مباشرة في هذه "المادة"، وأنها ليست، في المقابل، سوى نتائج إدراك تقطعات **discontinuités** [موجودة] في عالم لا نعرف عنه شيئا، وأن ما يشكل الفرق إقامة علاقة وتباين بين ما هو قابل للمقارنة من مظاهر الأشياء.

ويكفي الإقرار بأنه من المنطقي أن يسبق هذا الإدراك الفارق المعترف به واستخلاص النتائج المترتبة عليه كالقول، مثلا، إن مادة الدال ليست سوى ذريعة لإدراك المعنى الذي يخبرنا بحقيقتها، وإن صورة الدال، أي مجموع الفوارق، تنجم– باعتبارها تمفصلا– عن عمليات الإدراك، لتظهر من جديد قضية شروط عملية التدليل، القضية الموجودة في مستوى الدال واللا–معنى وتقع في صلب [مسألة] انبثاق المعنى. فقضية تكون الدال هي ذاتها قضية المعنى. وليس مفهوم المعنى السالب، الذي يطمأن له أيما اطمئنان، بالمثبت أكثر مما هي عليه كل الإجراءات التي تصورتها البنيوية الشكلانية من قبل.

وما يقلق ليس هذا الرجوع إلى أصول(**بدايات**) المعنى، وإنما معاينة أن تأملات الشروط الأولى لإدراك المعنى– أو إن شئنا إنتاجه وتوليده–تفضي إلى الوقوف على مفاهيم ابستيمولوجية عامة، مثلها في ذلك مثل مفاهيم، المِثْل والآخر والنفي والإثبات والذات والموضوع والصورة والمادة، وهلم جرا. وهكذا نجد أنفسنا، لا إراديا، في صلب "الفلسفة الأبدية"؛ وقد نتحول، بالسير في هذه الطريق، إلى لساني – وهو ضع نشعر فيه على العموم بالراحة – وإلى فيلسوف سيء. ذلك أن تأمل الشروط الضرورية لتجلي المعنى يقتضى أول ما يقتضي وجوب تجلية ومعالجة كل المفاهيم التي تؤسس لمختلف نظريات المعرفة، وكل المقولات التصنيفية التي نبني بها اللغات الصورية: مختلف أنواع المنطق والرياضيات.

وقد لا يسمع صوت السيميائي في هذا المحفل المعرفي. فهل يكون هذا الأمر مدعاة إلى الاستعانة بالآخرين لتحديد الدلالة؟

إن أول ما يشغل الفيلسوف هو الفهم؛ ويتأتى ذلك بأن يبني لنفسه خطابا حول المعنى في صورة استعارة تناظرية للعالم كبيرة*، خطاب يكون بالأساس ذا طابع تأملي.

وهذا منشأ سوء الفهم. فإذا كان السيميائي يجد نفسه محمولا على الاشتغال في المجالات المخصوصة عموما للفيلسوف، فإنه يقوم بذلك بطريقة ممتازة؛ بل إنه يفضل الاختباء وراء مصطلحات خطاب غير مشخصن. وينضاف إلى موقفه، عدا أسلوب التورية هذا **antiphrastique**، ألا معنى لتفكيره الأساس إذا لم يكن يفضي به إلى فعل علمي. فالمعرفة أساس الإتقان ومفضية إليه. ولا يجد السيميائي غضاضة في تبني أفكار الآخرين ولا في توظيف معلومات تجريبية منقولة عن الغير: فما الشيء الذي قد لا نجده ونحن نبحث في الأصول الفلسفية لسوسير أو يالمسليف؟ فما يهم السيميائي هو مطابقة هذه الأفكار لما يعتقد أنه واقع الحال في مجاله المعرفي، وهو أيضا مطالبته لها بأن توافق الحقيقة؛ فما يسمى الشعوب البدائية كانت تتوفر على فلسفات للغة لا تقل قيمة عما هو عندنا، غير أن ذلك لم يظهر له أثر في اللسانيات.

وما يسم موقف السيميائي من اللغات الصورية هو امتزاج الإعجاب بالحذر. وهكذا نجده منبهرا بالمنطق الرمزي: فما يهمه في آخر المطاف هو أن يجعل صورة معينة لمفاهيمه الإجرائية وللعلاقات التي يريدها مختزلة في حساب منطقي. غير أن ما يقض مضجعه هو الطابع الحشوي لهذا الحساب؛ وهذا ما يجعله يتساءل عما إذا لم يكن نقل السنن **transcodage** ولا كل تمفصل جديد للمعنى يشيران إلى تكثيف للمعنى، أو في أسوأ الأحوال إلى تمييز جدير بالمراعاة والاعتبار. كما أنه يقف محتارا أمام أنماط الصدق والكذب، وبخاصة عندما تحيل على واقع غير لساني؛ ويمنعه تصوره للغة من توقع هذا الواقع قبل أن يخول له وضعا سيميائيا. فما يجب هو أن يكون له منطق لساني يعالج، على سبيل المثال، الكذب والسر والحيلة والإخلاص في مستوى الصدق والزيف. ويلزمه منطق للتعادل لا منطق التطابق.

وما يجذب السيميائي هو النماذج المنطقية-الرياضية بما عرفته من أمجاد في الماضي وأبانت عن فاعليتها في الحاضر. فالأمر لا يتعلق بالتطبيقات الحسابية الإحصائية السطحية المتجاوزة وإنما بالعدد المتزايد، يوميا، للنماذج الصورية التي أصبحت بمثابة تقنيات وقوالب جاهزة لبناء الأنحاء واللغات. وما يحيره أكثر، ليس تعدد هذه النماذج وإنما الموقف العملي والاعتباطي المرتبط باستعمالها. ومن البدهي براءة الرياضي من أي مسؤولية في هذا الباب؛ فهو باشتغاله باللغات الصورية يوفر للسميائي قائمة متنوعة من النماذج الممكنة يتعين عليه الاختيار بينها. غير أن هذه الاختيارات إذا كانت محكومة، في العلوم المسماة الحقة، بالفعالية في الإنجاز العلمي وواقعة داخل شبكة من القيود أوجبتها المعارف المكتسبة، فإن النماذج المختارة في المجالات المعرفية الناشئة لا تهدد، فحسب وفي كل لحظة، ما عليه النظرية العلمية التي تعتمدها وإنما تشكل بطريقتها إرثا معرفيا مهلهلا بل تشوهه. والمعتبر والأساس هو درجة تقدم العلم، وإن كان من الصعب إقامة هذا المعيار؛ فنفس النماذج ملزمة لعلم قائم، ويمكنها أن تكون اعتباطية بالنسبة إلى مجال معرفي ذي غاية علمية. ويطرح إشكال ملاءمتها في الحالتين بطريقة مختلفة.

ويجد السميائي نفسه ، في تناوله قضية المعنى، مجبرا على سلك مسار ضيق يعبر مجالين معرفيين مشهود لهما بالكفاءة هما المجالان الفلسفي والمنطقي-الرياضي. ولا يتعلق الأمر، بالنسبة إليه، بتأسيس علم الدلالة بنهج طريقة الفلاسفة؛ فكم من علوم تأسست على هذا المنوال ثم ما لبثت أن زالت بسرعة. بل يتعلق الأمر، بدرجة أقل، بتطوير ميتا-خطاب عن المعنى: لقد أوقع الغموض القائم بين قول الفلاسفة والكتاب حول "البنيوية" وبين مقاربة البنيوية لعلوم الإنسان في **مطبات** عديدة. فما تحتاجه السميائيات، للقيام بدورها، توفرها على حد أدنى من مفاهيم إبستيمولوجية واضحة تمكن السميائي -حين اشتغاله بتحليل الدلالات- من التأكد من ملاءمة النماذج المقترحة عليه أو التي يبنيها. فهو في مسيس الحاجة إلى مراقبة إبستيمولوجية لطريقة [اشتغاله].

يعيش الإنسان في عالم دال. فمسألة المعنى غير مطروحة بالنسبة إليه؛ ما دام المعنى قائما، ومفروضا كأنه حقيقة و"إحساسٌ بالفهم" بديهيٌّ. ففي عالم "أبيض" تحيل فيه اللغة بطريقة

تقريرية على الأشياء والحركات لن يكون بالمستطاع التساؤل عن المعنى، ذلك أن كل تساؤل سيكون ميتا–لسانيا.

فما معنى هذه الكلمة؟ وما المراد من هذا؟ فمن طرفي قناة التواصل تطل استعارات مؤنسِنة **anthropomorphiste** يحاول الإنسان من خلالها مساءلة المعنى بطريقة ساذجة، كما لو أن الكلمات تريد، فعلا، أن تقول شيئا ما وأن المعنى يمكن إدراكه عن طريق السمع. ولن تكون الإجابات [عما سبق] سوى إجابات بالتمثيل تبقي على الغموض؛ فهي ليست سوى شروح وترجمات غير دقيقة لكلمات وملفوظات بكلمات وألفاظ أخر.

فليست الدلالة سوى هذا النقل من مستوى لغوي إلى آخر ومن لغة إلى أخرى، وليس المعنى سوى هذا الإمكان لنقل السنن **transcodage**. وإن شئنا رسم صورة قاتمة قلنا إن القول الميتالساني للإنسان ليس إلا متوالية من الأكاذيب، وإن التواصل ليس سوى سلسلة من سوء الفهم. وستكون الكتابة خيانة، بينما النقد الأدبي ليس سوى ترجمة حرة استعارية لنشاط سميائي لم يعد أوليا. ولن يكون هناك سوى تنويعات أدبية حول هذه الثيمة وذرائع للكتابة عن المستحيل والبذاءة وعبثية الكتابة...

ومن الغرابة أنه في الوقت الذي يحفل فيه الأدب بما يفضحه هو بدأ يسطع نجم نشاط سميائي موازٍ ومتزامن، يتجلى في ترجمة العلامات الاجتماعية الغُفلة، يطلق عليه إبطال الوهم **démythification**. فما كان كذبا وأساس المآسي على مستوى الفرد سيصبح صدقا وتحريرا على مستوى الجماعة. وسيصبح الكذب والصدق كلا [واحدا] بالنسبة إلى السميائي الذي يتوزعه الشعور بالقلق من الاستعمال الإيديولوجي لأبحاثه والإحساس بالرضا عندما يعاين أنها أفادت في شيء ما. وبالنسبة إليه فليس هذا موضع التساؤل وليس من الملائم إثارته هنا. وأن يكون النشاط الميتالساني لنقل سنن المعنى أخلاقيا أو غير ذلك، مؤديا إلى حال الصالح أو حال الطالح **euphorisant ou dysphorisant** فذاك أمر يسجل ويجب الاحتفاظ به وإلحاقه بإشكالية هذه المحتويات المنخرطة في العمليات الميتالسانية الموجودة على أساس تصنيفي. وعلى أبعد تقدير قد يضيف– مثلما يفعل عالم الاجتماع الإشهاري الذي يروج لبيع قطع الصابون– أنه بوصفه سيرورة نقل السنن وموضعتها يصنع سلاحا مستقبليا، قد يقع، مثله مثل أي سلاح، في يد

الخائن أو البطل. ومما يحتفظ به، باعتباره قاعدة أولية، أن العيش تحت التهديد الأبدي للاستعارة هو الحال الطبيعية، وهو أساس "شرط الإنسانية"، ما دامت اللغة الطبيعية غير تقريرية وإنما ذات مستويات متعددة.

وإذا اختزلنا بهذه الطريقة قضية المعنى في أبعاده الدنيا، أي في نقل سنن التدليل، وقلنا إن عمليات نقل التسنين هذه تتم طبيعيا ولكن بطريقة سيئة، حق التساؤل عما إذا لم يكن على النشاط العلمي في هذا الميدان أن يُعد تقنيات النقل التي تمكن من إنجاز نقل السنن اصطناعيا ولكن بطريقة جيدة. وينتج عن هذا أن الوصف السميائي لعملية التدليل [يتجلى في] بناء لغة اصطناعية ملائمة. وإذا أدركنا، تقريبا، كيف نبني [هذه] اللغة الاصطناعية ـــــ التي تصنع منها المئات سنويا ـــــــ كان الحل الأنسب لقضية الملاءمة، المتمثل في إقامة نسق من المعادلات بين اللغتين الاصطناعية والطبيعية، هو معيار نجاح العملية. وبهذا نكون رجعنا، من طريق أخرى، إلى قضية العلاقات بين نماذج الوصف والبنية الأولية للدلالة، كما يمكن إدراكها وتوضيحها في الأصل.

وقد يترتب على القول بأنه يكفي بناء لغة ثانية بطريقة اعتباطية لتوضيح المعنى، جعل مسألة الاعتباط مبدأً [قائم الذات]. والقول إن معايير الملاءمة ليست مؤسسة تأسيسا متينا وإنه بالإمكان النظر إلى هذه العملية باعتبارها نشاطا يشكل في الآن نفسه تأملا حول [شروط] تحققه، قد يفضي ذلك كله إلى إحساس سهل بوعي سميائي جيد. وهكذا سيتحول كل خطاب عن المعنى إلى تمرين سميائي يشظي السميائيات. وستُتناسى المسافة المحرجة الفاصلة بين الممارستين **praxis** الفردية والجماعية.

وسيعطي هذا الموقف نفسا جديدا لممارسة الأدب الذي يجد فيه مسوغا له. وسيصبح ما كان كتابة كاذبة تخدع عالمها إنتاجا، نشاطا بَنّاء يضطلع بدوره ويستفيد منه أيما استفادة. وسيصبح السميائي كاتبا والكاتب سميائيا.

وتتجلى المصيبة– أو الخدعة التي يوقع المعنى معالجيه فيها ، مرة أخرى– في أن الممارسة، التي يراد لها أن تكون عامة وذات وجهين، تنشطر تحت ريشة الممارس إلى مستويين ميتالسانيين متمايزين: [إلى] لغة سميائية يراد لها بإلحاح أن تكون ضمنية تسمح بـــ[وجود] ميتالغة تأملية

قائمة على تساؤلات وإثباتات عديدة. وهكذا ينتصب، فوق سميائيات علمية لم تخرج بعد إلى الوجود، خطاب ميتاسميائي يبشر بها ضمنا وبإلحاح، [خطاب] يبدو كأنه صيغة جديدة لهذه الكتابة "الإرهابية" التي أقرها من قبل رولان بارث وأوضح غامضها.

ويبدو أن هذا النشاط يحيل إلى لحظة تاريخية من تطور البنيات الفوقية (المنظومة الفكرية) مثلما يحيل إلى المحاولات السابقة للكشف عن المعنى وتجلية غموضه، وهي صور ثلاث لمتغيرات المعنى الإبدالية داخل العويلم **micro-univers** الأدبي لتلك الفترة. وليست الكتابة السميائية ذلك التجلي الرفيع للتاريخ منظورا إليه على أنه تحول للأشكال، فحسب. وما دامت ممارسة تاريخية فلم يكن بوسعها أن تفعل أكثر من معالجة محتويات تصنيفية وإيديولوجية؛ بل إنها تعتقد أنها هي ما حول تلك المحتويات ظنا منها أن تلك التحويلات هي المنحى الأخير لعملها. ويبقى على التاريخ أن يحكم على ذلك. وما يمكن استنتاجه بدءا من هذه اللحظة هو هذا الغموض الخلاق: فلا جدوى من إنتاج المعنى إلا إذا أدى ذلك إلى تحويله وتغييره. وعليه فإن عملية إنتاج المعنى هي في ذاتها تشكيل دال لا علاقة له بالمحتويات المحولة. ويمكن في هذه الحال تعريف المعنى، باعتباره شكلا للمعنى، بأنه إمكان تحويل المعنى.

وعندما نفتح القاموس، مرة أخرى، للبحث عن معنى كلمة **المعنى** نجد فيه جملة من الأمثلة تجاور فيها [عبارة] "الاتجاه الممنوع" عبارات من مثل "مآل حياة ما" أو "منحى التاريخ"(9). فالكلمة **معنى** لا تحيل على دلالات الكلمات فحسب، وإنما على الاتجاه أيضا؛ وهو ما يعني في لغة الفلاسفة القصدية والغاية. وفي الاصطلاح اللساني يتحدد المعنى ويطابق حدث **procès** التحيين الموجَّه الذي يقتضيه نسق أو برنامج افتراضي أو حقيقي، ويقتضي هو في الآن نفسه هذا النسق وهذا البرنامج، مثله في ذلك مثل أي فعل سيميائي.

ويقوم هذا التأويل، الذي يقتضي من المعنى، لكي يتحقق، أن يكون في صورة النسق تارة وتارة أخرى في صورة فعل دون أن يطرأ عليه أي تغي–ما دام الفعل والنسق كلاهما يقتضي صاحبه –، بإثراء مجال اشتغال الدلالة بإمكانات جديدة. ويبين أن التناقض بين الأنحاء النسقية والأنحاء المركبية ليس إلا ظاهريا، ويوضح أن فعلا ما قد يجسد في صورة خوارزم إجرائي ويترجم في صورة مهارة نسقية وافتراضية. ويقيم معادلات بين صنافات ذات طبيعة نسقية

وإيديولوجيات هي التمثيلات المتكررة لفعل التحول. وستقدم الكتابة الأدبية على أنها حال خاصة لفعل تحيين المعنى الافتراضي هذا، المماثل لإنتاج السيارات والمفضي إلى بناء أشياء سميائية عارضة كنائية في علاقتها بالمشروع الافتراضي للفعل. غير أن هناك فارقا؛ فالكاتب في وضع أفضل من العامل في شركة رونو، فهو نفسه الفاعل الافتراضي للبرنامج الذي ينجزه، وأما العامل فليس إلا واحدا من أناس يشتغلون بعمل لا علاقة للدلالة به.

ومع ذلك فإن عملية تجريد أفعال التحيين من أي دلالة ظاهرةٌ صنافية مبهمة؛ فهي تحيل الصانع إلى عامل متخصص، وتسمح بتأليف كتابات مهمة لم يتداول أصحابها إشكالات اللغة. وتمكن الإنسان، خاصة، من العيش باختزال الآلاف من سلوكاته المبرمجة، الجسدية واللفظية، في [صورة] حركات آلية [اعتيادية] **automatismes**. فلا بأس من أن تكون حركات لاعب البيانو عبثية إن كانت ستؤلف لنا معزوفة من معزوفات موزارت.

وهكذا نجد أنفسنا أمام المستوى السميائي للتقرير الذي يبدو أن المعنى غادره و لم يبق فيه إلا دال منتهَك، وهو مستوى قائم على إواليات الحركية وعلى استئناسنا بالأشياء. والتقرير المنظور إليه من هذه الزاوية هو، في الآن نفسه، مجال إقامة المعنى وسحبه. وإذا كان من الممكن تحويل المعنى في كل وقت، فذلك بسبب وجود مسارات ميتاسميائية متوقعة [تسمح] بنقله: تقدم إجراءات النقل العمودي للسنن إمكانات متعددة لإظهار المعنى وإخفائه؛ وتوضح إجراءات النقل الأفقي للسنن الاقتضاء المزدوج للأفعال والأنساق[**]. وإذا كانت وقائع المعنى تشتغل، في الترجمة، في محور الحقيقة والعمق فإن الأفعال الموجهة تبدو كأنها أمكنة لتحويل المعاني المتمفصلة (المعبر عنها) إلى أنساق.

ويمكن القول إن تطور السميائيات في الآونة الأخيرة يتجلى أساسا في توسيع مجال اشتغالها واستكشاف معمق للإمكانات الاستراتيجية للإمساك بالدلالة. وبالرغم من أننا لم نعلم شيئا جديدا عن المعنى، فإنه أمكننا أن نعرف جيدا أين يتجلى وكيف يتحول. وهكذا أصبحنا نتخلى، أكثر فأكثر، عن اعتبار المعنى تسلسلا خطيا وأحادي المستوى للدلالات في النصوص والخطابات. وأصبحنا نقف على وهم مشروع الدلالة النسقية الذي يريد أن يتناول مستوى المدلول في لغة ما بالطريقة نفسها التي تشتغل بها الفونولوجيا(10).

وقد بدأ يتضح إمكان وجود سيميائيات صورية **formelle** لا يكون من مهامها إلا تجلية تمفصلات أي محتوى والتصرف فيه، إلى جانب دلالة تأويلية لم يعد أحد يجادل في [أحقيتها في] الوجود. و لم يعد تحديد الأشكال المتعددة لحضور المعنى وصيغ وجوده وتأويلها على أنها لحظات أفقية ومستويات عمودية للدلالة، ولا وصف مسارات نقل المحتويات وتحويلها، بالمهام المستحيلة اليوم. وما يمكن أن يبدو على أنه لغة تسمح بدراسة المعنى، في الأفق المنظور، هو سميائيات الأشكال هذه. ذلك أن الشكل السميائي ليس شيئا آخر عدا معنى للمعنى.

الهوامش:

1- أساس هذه الفلسفة أن محاولات الإنسان لفهم معنى الكون تنتهي بالفشل بسبب أن هذا المعنى غير موجود إطلاقا. والعبث ما يعترض مع المنطق ولا يخضع لقوانينه مما يفضي في النهاية إلى السخرية. وممن جسد هذا التوجه كامو وبيكيت ويونيسكو.

2-اخترنا هذه الترجمة لنقرب الفهم إلى القارئ. فهذه حروف تدل، بالتتابع، على العطف بالربط والعطف بالاختيار ثم الشرط.

3-يعتبر سوسير اللسان نسقا من العلاقات ونسقا من القيم، حيث لا قيمة للعنصر إلا إذا كان في علاقة مع عنصر آخر؛ وهذا أحد أركان البنيوية. وعليه فالكلمة، في ذاتها،لا معنى لها إلا دخلت في توزيع ما وارتبطت بغيرها. لذلك كان من يقول بأنه لا وجود للمعنى وإنما هناك الاستعمال.

4- يحيل غريماص هنا إلى مقولته الشهيرة "ألا خلاص خارج النص". وهي المقولة التي تترجم رفض البنيويين الأوائل القاطع أن تكون للنص صلات بشيء آخر غير معطيات العالم الموصوف داخله، وهو ما كانوا يسمونه "المحايثة" التي تقتضي فصل الوقائع عن محيطها وشدها إلى "بؤرة" داخلية هي مصدر المعنى وغايتُه. وذلك في رد على التوجهات الهرموسية التي كانت تبحث عن التفسير والتأويل باعتماد معطيات تقع خارج النص.

5-أي وحدات معجمية تحمل وظيفة وحكما جديدين؛ كاستعمال الفرنسية الصفات والأفعال في محل الأسماء. ومما يشبه ذلك في العربية استعمال الفعل في محل المبتدأ المسند إليه كما في الشاهد المشهور: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه".

6-ليونارد بلومفيلد لساني أمريكي عاش بين 1887 و 1949 يرجع إليه الفضل في تطوير اللسانيات البنيوية في أمريكا، ويعتبر مؤسس المدرسة التوزيعية؛ وقد تأثر بالسلوكية وحاول تفسير الظواهر اللسانية تفسيرا سلوكيا ماديا يقوم على فرضية المثير والاستجابة. و لم يمنعه توجهه هذا من الإقرار بأهمية المعنى في الدراسات اللسانية، مع فارق أن دراسة المعنى تستوجب الحذر والدقة خلاف الفونيم والبنية النحوية. وعنده يرتبط المعنى بالتجربة الإنسانية ووقائع العالم. يراجع في هذا الشأن كتابه "اللغة" language الصادر سنة 1933 والمترجم إلى الفرنسية سنة 1970 Langage ضمن منشورات بايو Payot.

7-من الخط بمعنى الرسم والكتابة لا بمعنى الامتداد والطول.

8-ترجمنا الجزء الثاني من صيغة النفي pas بـــــ "قط" والظرف bas أسفل بـــ "أحط" لنوع من تناسب الفواصل.

* المراد بالتناظر isotopie عامة شبكة من المقولات الدلالية الحشوية redondantes الموجودة في البنية التحتية للخطاب المعين. فبإمكان خطابين معينين أن يكونا متناظرين isotopes لا متشاكلين isomorphes [هامش صاحب النص].

9-يتعلق الأمر هنا بالمشترك اللفظي sens الذي يدل على معان متعددة بتعدد السياقات. والعبارات الموضوعة بين مزدوجتين هي، على التوالي، ترجمة لـــــ le sens interdit و le sens d'une vie و le sens de l'histoire.

** راجع، في هذه المسألة، فصل البنية الدلالية، ص. 39 من هذا الكتاب [هامش صاحب النص]. وهو المقال الذي ترجمناه ونشرناه في العدد 13 من مجلة **علامات** سنة 2000 المخصص لمحور "**النص والمعنى**".

10- يبدو أن غريماص يشير إلى ما يعرف في الدلالة البنيوية بالتحليل إلى المكونات analyse componentielle وهو تحليل يقوم على تجزيء المعنى إلى وحدات دلالية صغرى تعرف بالمعانم (sèmes). ومبدأ التحليل إلى الوحدات الدنيا نجده أيضا في الصواتة. غير أن الفارق بين المجالين يكمن في وحدة السمات الصواتية بغض النظر عن اللغة المعينة. فالسمة +شفهي أو +منتشر أو +حاد تسم نفس الأصوات في اللغات الطبيعية، ما ينتمي إلى الكليات اللغوية. وأما السمات الدلالية فليست واحد بأعيانها في كل اللغات وفي كل الثقافات. فالسمات الدلالية التي تسم الكائن "بقرة"، مثلا، عند الهنود ليست هي نفسها عند العرب أو الفرنسيين أو غيرهم.

صدر حديثا